

تفسير البحر المحيط

@ 213 وأجازوا أن يكون جواب لما محذوفاً لفهم المعنى ، كما حذفوه في قوله : { فَلَمَّ ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا } ، الآية . قال الزمخشري : وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس الدال عليه ، انتهى . وقوله : لاستطالة الكلام غير مسلم لأنه لم يستطال الكلام ، لأنه قدره خدمت ، وأي استطالة في قوله : { فَلَمَّ أَضَاءتْ مَا حَوَّلَهُ } ، خدمت ؟ بل هذا لما وجوابها ، فلا استطالة بخلاف قوله : { فَلَمَّ ذَهَبُوا بِهِ } ، فإن الكلام قد طال بذكر المعاطيف التي عطفت على الفعل وذكر متعلقاتها بعد الفعل الذي يلي لما ، فلذلك كان الحذف سائغاً لاستطالة الكلام . وقوله : مع أمن الإلباس ، وهذا أيضاً غير مسلم ، وأي أمن إلباس في هذا ولا شيء يدل على المحذوف ؟ بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضعه مواضعه أن يكون { ذَهَبَ اللَّهُّ بِنُورِهِمْ } هو الجواب ، فإذا جعلت غيره الجواب مع قوة ترتب ذهاب النورهم على الإضاءة ، كان ذلك من باب اللغز ، إذ تركت شيئاً يبادر إلى الفهم وأضمرت شيئاً يحتاج في تقديره إلى وحي يسفر عنه ، إذ لا يدل على حذفه اللفظ مع وجود تركيب { ذَهَبَ اللَّهُّ بِنُورِهِمْ } . . . ولم يكتف الزمخشري بأن جوز حذف هذا الجواب حتى ادعى أن الحذف أولى ، قال : وكان الحذف أولى من الإثبات ، لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوفد بما هو أبلغ للفظ في أداء المعنى ، كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خدمت ، فبقوا خابطين في ظلام ، متحيرين متحسرين على فوت الضوء ، خائبين بعد الكدح في إحياء النار ، انتهى . وهذا الذي ذكره نوع من الخطابة لا طائل تحتها ، لأنه يمكن له ذلك لو لم يكن يلي قوله : { فَلَمَّ أَضَاءتْ مَا حَوَّلَهُ } ، قوله : { ذَهَبَ اللَّهُّ بِنُورِهِمْ } . وأما ما في كلامه بعد تقدير خدمت إلى آخره ، فهو مما يحمل اللفظ ما لا يحتمله ، ويقدر تقادير وجملات محذوفة لم يدل عليها الكلام ، وذلك عادته في غير ما كلام في معظم تفسيره ، ولا ينبغي أن يفسر كلامه بغير ما يحتمله ، ولا أن يزداد فيه ، بل يكون الشرح طبق المشروح من غير زيادة عليه ولا نقص منه . ولما جوز واحذف الجواب تكلموا في قوله تعالى : { ذَهَبَ اللَّهُّ بِنُورِهِمْ } ، فخرجوا ذلك على وجهين : أحدهما : أن يكون مستأنفاً جواب سؤال مقدر كأنه قيل : ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوفد ؟ فقيل : ذهب النورهم . والثاني : أن يكون بدلاً من جملة التمثيل على سبيل البيان ، قالهما الزمخشري ، وكلا الوجهين مبنيان على أن جواب لما محذوف ، وقد اخترنا غيره وأنه قوله تعالى : { ذَهَبَ اللَّهُّ بِنُورِهِمْ } والوجه الثاني من التخريجين اللذين تقدم

ذكرهما ، وهو أن يكون قوله : { ذَهَبَ اللَّيْلُ بِرُؤُوسِهِمْ } بدلاً من جملة التمثيل ،
على سبيل البيان ، لا يظهر في صحتة ، لأن جملة التمثيل هي قوله : { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ
الَّذِينَ اسْتَوَوْا قَدَحَ زَآرًا * فَجَعَلَهُ * ذَهَبَ اللَّيْلُ بِرُؤُوسِهِمْ } بدلاً من هذه
الجملة ، على سبيل البيان ، لا يصح ، لأن البديل لا يكون في الجمل إلا إن كانت الجملة فعلية
تبدل من جملة فعلية ، فقد ذكروا جواز ذلك . أما أن تبدل جملة فعلية من جملة إسمية فلا
أعلم أحداً أجاز ذلك ، والبديل على نية تكرار العامل . والجملة الأولى لا موضع لها من
الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد ، فلا يمكن أن تكون الثانية على نية تكرار العامل ، إذ
لا عامل في الأولى فتكرر في الثانية فبطلت جهة البديل فيها ، ومن جعل الجواب محذوفاً جعل
الضمير في